### تجاوز تداعيات التوترات الإقليمية وسط استمرار تدفق الاستثمارات الأجنبية وعودة الإنتاج النفطي تدريجياً بالتزامن مع النجاح في الوصول إلى أسواق الدين العالمية

# «بلومبيرغ»: الاقتصاد الكويتي مرن.. وقادر على مواصلة العمل في الحرب

- بورصة الكويت أظهرت قدرة على امتصاص الصدمة واستعادة خسائرها رغم الضغوط
- جمع سندات دولية بـ6 مليارات دولار يعكس متانة الموقف المالي وثقة رأس المال العالمي
- إنتاج النفط ارتفع بنحو 20٪ خلال يوليو إلى متوسط يقارب 1,97 مليون برميل يومياً
- القطاع الخاص تكيف مع الظروف الاستثنائية والشركات والمؤسسات واصلت أعمالها
- اقتصادنا أثبت قدرته على اجتذاب استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة 16 مليار دولار
- زهرة «العرفج» تجسّد الوحدة والتماسك.. والقدرة على الصمود في وجه العواصف

أحمد مغربي

أكد تقرير صادر عن وكالة «بلومبيرغ» قدرة الاقتصاد الكويتي على تجاوز تداعيات التوترات الإقليمية، واستمرار تدفق الاستثمارات الأجنبية وعودة الإنتاج النفطي تدريجيا، بالتزامن مع نجاح الدولة في الوصول إلى أسواق الدين العالمية.

وأشارت الوكالة إلى أن قدرة الاقتصاد الكويتي على مواصلة العمل خلال فترة الحرب تعكس مرونة القطاعات الاقتصادية والأسواق المحلية، رغم التأثيرات المباشرة التي فرضتها التطورات الجيوسياسية، خصوصا على إنتاج النفط والتجارة وحركة الشحن.

وذكر التقرير أنه على الرغم من الضغوط، أظهرت بورصة الكويت قدرة على امتصاص الصدمة واستعادة جزء كبير من خسائرها، مع تحسن الثقة في الأسواق بالتزامن مع انخفاض حدة التوترات وعودة النشاط الاقتصادي إلى مستويات أفضل، كما واصلت الشركات والمؤسسات أعمالها، بما يعكس قدرة القطاع الخاص على التكيف مع الظروف الاستثنائية.

وأشار التقرير إلى مرونة الاقتصاد الكويتي وقدرته على اجتذاب استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة 16 مليار دولار، مشيرا إلى توقيع مؤسسة البترول الكويتية لأضخم صفقة في تاريخ البلاد رغم التحديات الإقليمية وظروف الحرب بالمنطقة، مشيرا إلى نجاح الكويت في جمع 6 مليارات دولار عبر سندات دولية مما يعكس متانة الموقف المالي وثقة رأس المال العالمي في البيئة التشغيلية المحلية.

وأظهرت بيانات «بلومبيرغ» أن إنتاج الكويت من النفط ارتفع بنحو 20٪ خلال يوليو إلى متوسط يقارب 1,97 مليون برميل يوميا في يونيو، مسجلا أعلى مستوى منذ اندلاع الحرب، ورغم أن الإنتاج لا يزال دون مستويات ما قبل الأزمة بنحو 20٪، فإن الارتفاع المسجل يمثل تحسنا لافتا مقارنة بالمستويات التي بلغها خلال الأشهر السابقة، ويعكس استعادة جزء مهم من الطاقة الإنتاجية واستقرار عمليات الإمداد تدريجيا.

ولفت التقرير إلى أن مؤشرات المرونة لم تقتصر على قطاع النفط، إذ عاد القطاع الخاص غير النفطي إلى منطقة النمو خلال يوليو، بعدما ارتفع مؤشر مديري المشتريات الكويتي إلى 50,8 نقطة مقابل 46,4 نقطة في يونيو، مسجلا أول ارتفاع له منذ خمسة أشهر، مع تحسن النشاط والطلبيات بالتزامن مع استئناف حركة الطيران.

وتعكس هذه المؤشرات مجتمعة قدرة الاقتصاد الكويتي على الحفاظ على قدر من النشاط والاستقرار رغم استمرار المخاطر الجيوسياسية، فيما يمثل تدفق الاستثمار الأجنبي والطلب القوي على أدوات الدين، إلى جانب التعافي التدريجي للإنتاج النفطي، مؤشرات مهمة على استمرار ثقة المستثمرين العالميين بالكويت.

ويكتسب ذلك أهمية إضافية في ظل استمرار حساسية الأسواق تجاه حركة الملاحة في مضيق هرمز، إذ أظهرت بيانات الشحن أن صادرات الخليج النفطية ظلت في يوليو أقل بنحو 40٪ من مستويات ما قبل الحرب، رغم استقرارها النسبي خلال الشهر.

وتطرق التقرير إلى تعرض المقر الرئيسي ل مؤسسة البترول الكويتية لحريق إثر ضربة بطائرة مسيرة في أبريل الماضي، ونقل الموظفين مؤقتا، ورغم ذلك نجحت المؤسسة بحلول نهاية يوليو في توقيع أكبر صفقة استثمار أجنبي مباشر في تاريخ البلاد بقيمة 16 مليار دولار مع شركات أميركية لتطوير خطوط الأنابيب.

وأشار التقرير إلى اختيار المواطنين الكويتيين لزهرة «العرفج» كرمز وطني شعبي يجسد الوحدة والتماسك والقدرة على الصمود في وجه العواصف.

### ارتفعت 37٪ بقيمة 127,6 مليون دينار وسط اتساع قاعدة النشاط لتشمل الأسهم القيادية إلى جانب أسهم الشركات الصغيرة والمتوسطة

# 472,59 مليون دينار سيولة بورصة الكويت في أسبوع

علي إبراهيم

أظهرت تداولات بورصة الكويت خلال الأسبوع المنتهي تحسنا واضحا في مستويات النشاط والسيولة، وسط عودة ملحوظة لشهية المستثمرين نحو التداول، بالتزامن مع ارتفاع أحجام الأسهم المتداولة وعدد الصفقات، الأمر الذي يعكس تحسن الزخم في السوق واتساع قاعدة النشاط لتشمل الأسهم القيادية إلى جانب أسهم الشركات الصغيرة والمتوسطة.

وارتفعت السيولة المتداولة بنسبة 37٪، بما قيمته 127,63 مليون دينار، لتصل إلى 472,59 مليون دينار خلال الأسبوع، مقارنة بـ344,95 مليون دينار في الأسبوع السابق، لتسجل بذلك زيادة ملحوظة في تدفقات الأموال وتؤكد تحسن شهية المتداولين. وزاد حجم التداول بنحو 39,5٪، ليصل إلى 1,786 مليار سهم، مقابل نحو 1,28 مليار سهم في الأسبوع السابق، بزيادة تقارب 499 مليون سهم، وهو ما يعكس ارتفاع الإقبال على التداول وتوسع حركة التعاملات على مختلف مكونات السوق.

وارتفع عدد الصفقات المنفذة بنسبة 22,8٪، ليصل إلى نحو 117,465 ألف صفقة خلال الأسبوع، مقابل 95,647 ألف صفقة في الأسبوع السابق، بزيادة قدرها 21,819 ألف صفقة، بما يعكس ارتفاع مشاركة المستثمرين وتنامي النشاط على عدد أكبر من الأسهم.

وتماسكت القيمة السوقية للأسهم المدرجة بشكل لافت رغم ارتفاع النشاط، إذ بلغت نحو 52,765 مليار دينار في نهاية الأسبوع، مقارنة بـ 52,888 مليار دينار في نهاية الأسبوع السابق، بتراجع محدود لا يتجاوز نحو 123 مليون دينار أو 0,23٪، وهو ما يشير إلى قدرة السوق على استيعاب ارتفاع التداولات دون تعرض القيمة الرأسمالية لضغوط كبيرة.

السوق الأول وعلى مستوى السوق الأول، ارتفعت السيولة المتداولة بنسبة 32,5٪، بما قيمته 63,76 مليون دينار، لتصل إلى 259,6 مليون دينار، مقارنة بـ195,84 مليون دينار في الأسبوع السابق، ليواصل سوق الاسهم القيادية جذب جانب مهم من السيولة، مدعوما باستمرار الاهتمام بالأسهم ذات الأوزان والقيم السوقية الكبيرة.

وارتفع حجم الأسهم المتداولة في السوق الأول بنسبة 52,5٪، ليصل إلى نحو 742,5 مليون سهم، مقابل 486,79 مليون سهم في الأسبوع السابق، بزيادة بلغت نحو 255,7 مليون سهم، في مؤشر على تحسن النشاط على الأسهم القيادية واتساع نطاق التداولات داخل هذا السوق.

كما ارتفع عدد الصفقات في السوق الأول بنسبة 18٪، بما يعادل 7,798 آلاف صفقة، ليصل إلى 51,011 ألف صفقة، مقارنة بـ 43,213 ألف صفقة في الأسبوع السابق، الأمر الذي يعكس زيادة واضحة في وتيرة التعاملات على الأسهم القيادية.

السوق الرئيسي وفي المقابل، برز السوق الرئيسي بصورة لافتة خلال الأسبوع، بعدما ارتفعت السيولة المتداولة فيه بنسبة 42,8٪، بما قيمته 63,86 مليون دينار، لتصل إلى 212,97 مليون دينار، مقارنة بـ149,108 مليون دينار في الأسبوع السابق. وسجل السوق الرئيسي أيضا ارتفاعا في حجم الأسهم المتداولة بنسبة 30,3٪، لتصل إلى نحو 1,043 مليار سهم، مقابل 800,837 مليون سهم في الأسبوع السابق، بزيادة تقارب 242,97 مليون سهم، فيما ارتفع عدد الصفقات بنسبة 26,7٪، ليصل إلى 66,455 ألف صفقة، مقابل 52,434 ألف صفقة في الأسبوع السابق.

ويكتسب نمو نشاط السوق الرئيسي أهمية خاصة، باعتباره يضم شريحة واسعة من أسهم الشركات الصغيرة والمتوسطة، بما يعني أن تحسن التداولات لم يقتصر على الأسهم القيادية في السوق الأول، وإنما امتد إلى شريحة أكبر من الشركات المدرجة. ويعكس هذا الأداء تحسنا في شهية المستثمرين تجاه الأسهم الصغيرة والمتوسطة، مع توجه جزء من السيولة إلى هذه الأسهم بحثا عن فرص استثمارية وعوائد رأسمالية، وهو ما أسهم في رفع مستويات التداول والصفقات في السوق الرئيسي بصورة تفوق نسب النمو المسجلة في السوق الأول على مستوى السيولة والصفقات.

وتشير المقارنة بين السوقين إلى أن السيولة الإضافية التي دخلت السوق خلال الأسبوع توزعت بصورة شبه متوازنة بين السوق الأول والسوق الرئيسي، إذ زادت سيولة السوق الأول بنحو 63,76 مليون دينار، مقابل ارتفاعها في السوق الرئيسي بنحو 63,86 مليون دينار، بما يعكس اتساع وتيرة التداول وعدم تركّز النشاط في فئة محددة من الأسهم.

ويعزز ذلك من الصورة الإيجابية لأداء بورصة الكويت، خصوصا أن ارتفاع السيولة تزامن مع نمو أحجام التداول والصفقات، وليس نتيجة تحركات محدودة في عدد قليل من الأسهم، كما أن تماسك القيمة السوقية بالقرب من مستوياتها السابقة يشير إلى استقرار نسبي في أسعار الأسهم رغم ارتفاع وتيرة المضاربات والتداولات. ويأتي هذا النشاط في وقت تواصل السوق الاستفادة من تحسن المعنويات الاستثمارية وارتفاع شهية المستثمرين أما النتائج الإيجابية للشركات وفرص إعادة بناء المراكز الاستثمارية، إلى جانب زيادة الإقبال على الأسهم التي تتمتع بفرص نمو أو توزيعات نقدية جيدة.

ويبدو أن بورصة الكويت تدخل مرحلة أكثر نشاطا، مع ارتفاع السيولة وتوسع قاعدة التداول، وهو ما قد يوفر أرضية أفضل لاستمرار الزخم خلال الفترة المقبلة، خصوصا إذا تواصلت المحفزات المتعلقة بالنتائج المالية والتوزيعات او حدوث أي تغير إيجابي في الأوضاع الجيوسياسية بالمنطقة.

### ثروتهم تمتد من تجارة التجزئة إلى العقارات والقطاع المالي والرياضة

# أغنى عائلة في العالم.. ثروتها تتجاوز نصف تريليون دولار

عززت عائلة والتون، المالكة للحصة الأكبر في شركة وولمارت، موقعها كأغنى عائلة في العالم بثروة تقدر بنحو 520 مليار دولار حتى يوليو 2026، وفق تقديرات مجلة فوربس، لتصبح أول سلالة تجارية تتجاوز ثروتها حاجز نصف تريليون دولار. وتعود جذور هذه الإمبراطورية المالية إلى عام 1962، عندما افتتح سام والتون وشقيقه باد أول متجر لووولمارت في ولاية أركنساس الأميركية، وبعد أكثر من ستة عقود، تحولت الشركة إلى أكبر متاجر التجزئة في العالم، مع أكثر من 10,900 متجر في 19 دولة. واحتفظ ورثة العائلة بحصة ضخمة من الشركة، إذ يملكون نحو 41٪ من أسهم وولمارت، بينما تسيطر صناديق ائتمانية مرتبطة بالعائلة على حصص إضافية. ومع استمرار نمو الشركة، تضخمت ثروة العائلة إلى مستويات غير مسبوقة. وسجلت وولمارت إيرادات بلغت 713,2 مليار دولار خلال السنة المالية 2026، مقارنة مع 681 مليار دولار في العام السابق، ما يعكس استمرار قوة نموذج الأعمال الذي يعتمد على الحجم الضخم وانتشاره العالمي. ولم تعد ثروة العائلة مقتصرة على تجارة التجزئة فقط، إذ توسعت استثماراتها إلى العقارات والقطاع المالي والأعمال الخيرية والرياضة، كما قاد روب والتون في عام 2022 المجموعة التي استحوذت على نادي دنفر برونكوس الأميركي، فيما ترتبط العائلة باستثمارات واسعة في قطاعي الرياضة والترفيه.

صورة تعبيرية بواسطة الذكاء الاصطناعي

ويبرز صعود عائلة والتون كأحد أكبر الأمثلة على قدرة الملكية العائلية طويلة الأجل على بناء ثروات هائلة، إذ حافظت العائلة على نفوذها داخل الشركة عبر أجيال متعاقبة، مستفيدة من النمو المستمر لسوق التجزئة الأميركية والعالمية. ورغم الشهرة العالمية والرمزية السياسية التي تتمتع بها العائلة المالكة البريطانية، فإنها لا تقترب من ثروة عائلة والتون.

ويعود جزء كبير من الالتباس إلى الخلط بين الثروة الشخصية لأفراد العائلة المالكة وبين الأصول المرتبطة بالمؤسسة الملكية البريطانية، مثل القصور الملكية وأملاك «التاج» والعقارات الرسمية. فهذه الأصول تدار لصالح الدولة ولا تعد ملكية شخصية يمكن للملك التصرف فيها أو بيعها لتحقيق مكاسب خاصة.

ولهذا السبب، تبقى ثروة العائلة المالكة البريطانية أقل بكثير من ثروات السلالات التجارية الكبرى، وعلى رأسها عائلة والتون، التي نجحت في تحويل شركة واحدة إلى إمبراطورية تجارية جعلتها تتربع على عرش أغنى عائلات العالم بثروة تتجاوز 520 مليار دولار.

# «التجارة» تنظم دخول السلع.. أصدرت 3881 ترخيص استيراد في 6 أشهر

طارق عرابي

أظهرت البيانات الإحصائية الصادرة عن إدارة السجل التجاري والأنشطة الاقتصادية بوزارة التجارة والصناعة أن إجمالي تراخيص الاستيراد الصادرة خلال النصف الأول من العام الحالي بلغ 3881 ترخيصا، في مؤشر يعكس نشاط حركة الاستيراد وتنوع احتياجات الأفراد والشركات، بالتوازي مع جهود الوزارة في تنظيم دخول السلع والمركبات والمواد إلى السوق الكويتي وفق الأطر والضوابط المعمول بها.

وتوزعت التراخيص على 6 أنواع رئيسية، هي الاستيراد العام، والاستيراد المؤقت للسيارات، واستيراد الصلبوخ، واستيراد المواد الكيماوية، والاستيراد المؤقت، والاستيراد المؤقت للملابس العسكرية.

وتصدرت تراخيص الاستيراد المؤقت للسيارات القائمة بإجمالي 1521 ترخيصا، تمثل 39,19٪ من الإجمالي، تلتها تراخيص الاستيراد العام بـ1269 ترخيصا وبحصة 32,70٪، لتستحوذ الفئتان معا على 71,89٪ من إجمالي التراخيص الصادرة خلال الأشهر الستة الأولى. وجاءت تراخيص الاستيراد المؤقت في المرتبة الثالثة بإجمالي 712 ترخيصا وبنسبة 18,35٪، تلتها تراخيص استيراد المواد الكيماوية بـ360 ترخيصا وبنسبة 9,28٪، ثم استيراد الصلبوخ بإجمالي 14 ترخيصا، فيما سجل الاستيراد المؤقت للملابس العسكرية 5 تراخيص فقط. وعلى المستوى الشهري، سجل يناير أعلى عدد من تراخيص الاستيراد خلال النصف الأول بإجمالي 940 ترخيصا، تلاه فبراير بـ725 ترخيصا، ثم يونيو بـ646 ترخيصا، وأبريل بـ547 ترخيصا، ومايو بـ544 ترخيصا، فيما سجل مارس العدد الأقل بإجمالي 479 ترخيصا. وتوفر وزارة التجارة والصناعة من خلال منظومة التراخيص مسارات مختلفة لتنظيم عمليات الاستيراد بحسب طبيعة السلعة والغرض من إدخالها، ومن بينها ترخيص الاستيراد المؤقت الذي يمنح الأفراد من المواطنين والخليجيين أو الشركات حق استيراد شحنات محددة من الخارج بصورة مؤقتة، دون الحاجة إلى امتلاك رخصة استيراد عامة دائمة. ويتيح الترخيص استيراد بضائع وسلع شخصية غير تجارية بكميات محدودة، إلى جانب المركبات والمعدات وعينات البضائع لأغراض محددة، وفق شروط وضوابط تستهدف تنظيم استخدام الترخيص وعدم استغلاله في أغراض تجارية عامة. وبحسب الضوابط، يسمح للأفراد بالاستيراد مرة واحدة كل سنتين بشرط أن تكون الشحنة للاستخدام الشخصي، كما يحق للمواطن أو الشركة استيراد مركبة واحدة كل سنتين، على ألا يكون قد مضى على صنعها أكثر من 10 سنوات، فيما تعرض المركبات التي تتجاوز تلك المدة على لجنة المركبات للحصول على موافقة خاصة.